رئيس حزب الجيل الديمقراطى فى حوار لـ«اليوم»:

حماية صوت الناخب معركة الوطن

ناجى الشهابي: المال السياسى أخطر تهديد لنزاهة الانتخابات

تعد نزاهة العملية الانتخابية حجر الأساس لأى نظام ديمقراطى يسعى إلى تمثيل الإرادة الحقيقية للمواطنين وصون حقهم فى اختيار من يمثلهم بحرية ووعى وفى ظل ما تواجهه الانتخابات من تحديات متصاعدة وفى مقدمتها المال السياسى وتراجع الوعى الشعبى تبرز الحاجة إلى منظومة متكاملة من التشريعات والضوابط والإجراءات الرقابية التى تضمن حماية صوت الناخب من أى تأثير غير مشروع، ومن جانبه، قال ناجى الشهابي، رئيس حزب الجيل الديمقراطي، فى حوار لـ«اليوم»، إن حماية الإرادة الشعبية لم تعد مجرد مطلب إصلاحي، بل ضرورة وطنية تستوجب تفعيل أدوات الرقابة، وتحديث القوانين، وتعزيز ثقافة المشاركة الواعية لضمان انتخابات شفافة تعبر بصدق عن إرادة المواطنين.

تعديل القوانين الانتخابية لم يعد رفاهية

▹ لن نسمح بأن يتحول صوت المواطن إلى سلعة تُشترى

▹ صوت الناخب خط أحمر ولا مساومة عليه

● ما الإجراءات القانونية والرقابية لضمان حماية صوت الناخب؟

تتطلب حماية صوت الناخب منظومة متكاملة من التشريعات والضوابط الرقابية، بحيث تضمن أن تعكس النتائج الإرادة الحقيقية للمواطنين دون تأثير أو تزوير،وتبدأ هذه المنظومة من لحظة الإعلان عن العملية الانتخابية وحتى إعلان النتائج النهائية.

ويمكن تلخيص أبرز هذه الإجراءات فيما يلي:

أولًا: الإجراءات القانونية

تشديد الرقابة على تمويل الحملات الانتخابية

2. وضع سقف مالى واضح للحملات ومنع التمويلات غير المشروعة أو المجهولة المصدر، مع إلزام المرشحين بتقديم كشف تفصيلى عن نفقاتهم، ومحاسبة من يخالف ذلك

3. تجريم شراء الأصوات بجميع صوره

4. سن قوانين صارمة تجرّم تقديم الأموال أو الهدايا أو الخدمات مقابل التصويت، وفرض عقوبات رادعة على المرشحين والوسطاء والمشاركين فى هذه الممارسات

5. ضمان سرية الاقتراع

التأكيد على أن عملية التصويت تُجرى فى سرية تامة، ومنع أى شكل من أشكال الضغط أو التوجيه داخل اللجان أو محيطها

6. تنظيم العملية الانتخابية بتشريعات واضحة

وضع قواعد دقيقة لسير العملية الانتخابية، بدءًا من الترشح والدعاية والاقتراع والفرز، بحيث لا تترك أى مجال للالتباس أو التلاعب.

ثانيًا: الإجراءات الرقابية والإدارية

تمكين المرشحين ومندوبيهم من حضور لجان التصويت والاقتراع

يساهم وجود المندوبين فى ضمان الشفافية، لأنهم يعملون كمراقبين مستقلين عن اللجنة المشرفة.

السماح بحضور لجان الفرز

وجود وكلاء المرشحين داخل لجان الفرز يقلل من فرص التلاعب ويزيد من ثقة الجمهور بالنتائج.

نشر محاضر الفرز فور الانتهاء منها يضمن ذلك توثيق النتائج فى كل صندوق على حدة، ويتيح للمواطنين والمتابعين التحقق من الأرقام ومقارنتها بالنتائج النهائية.

وجود رقابة قضائية أو مستقلة على العملية الانتخابية مثل إشراف القضاة، أو الهيئات الوطنية المستقلة، أو المنظمات المدنية المعتمدة، لضمان حيادية إدارة العملية الانتخابية بالكامل.

توفير بيئة آمنة ومحايدة داخل وخارج اللجان بما يشمل تنظيم دخول وخروج الناخبين، ومنع أى محاولات للتأثير أو الترهيب أو التلاعب.

ثالثًا: إجراءات متعلقة بتوعية الناخبين

حملات توعية بحقوق الناخب وكيفية التصويت السليم فكلما كان المواطن واعيًا بحقوقه وبكيفية حماية صوته، قلّ تأثير التلاعب أو الضغوط عليه.

تشجيع المشاركة فى الرقابة المجتمعية مثل المتطوعين والمراقبين المحليين الذين يسهمون فى رصد أى مخالفات داخل محيط اللجان.

إن ما ذكرناه يمثل «الحد الأدنى» من الضمانات الأساسية، كما أن حماية صوت الناخب تحتاج إلى منظومة متكاملة تقوم على التشريعات الصارمة، والرقابة المستقلة، والشفافية الكاملة، وتوعية الناخب، وهو ما يجعل العملية الانتخابية تُدار بروح النزاهة وتُفضى إلى نتائج تعبّر بدقة عن إرادة المواطنين.

كيف يمكن تعزيز دور الجهات الرقابية والمستقلة فى مراقبة الانتخابات؟

أن تعزيز الدور الرقابى فى العملية الانتخابية يبدأ بضمان استقلال الهيئة الوطنية للانتخابات إداريًا وماليًا، ومنحها الصلاحيات الكاملة لفتح التحقيقات الفورية فى أى مخالفات ترصد خلال مختلف مراحل العملية. ويرى أن استقلال الهيئة هو الركيزة الأساسية لضمان حيادها وقدرتها على فرض الالتزام بالقواعد المنظمة للانتخابات دون ضغوط أو تدخلات.

كذلك أهمية تمكين منظمات المراقبة المحلية والدولية من متابعة الانتخابات منذ انطلاق التحضيرات وحتى إعلان النتائج النهائية، بما يعزّز الشفافية والثقة العامة ويجب التشديد على ضرورة تفعيل آليات فعّالة لتلقى الشكاوى والبلاغات، والتعامل معها بجدية وسرعة، مع توفير حماية حقيقية للمبلّغين، بما يضمن كشف التجاوزات ويعزز نزاهة العملية الانتخابية.

● إلى أى مدى يؤثر المال السياسى على نزاهة الانتخابات؟

أن المال السياسى يُعدّ أخطر ما يهدد نزاهة العملية الانتخابية، لأنه يعبث بإرادة الناخب ويُنتج تمثيلًا زائفًا لا يعكس الاختيار الحقيقى للمواطنين ورأى أن استخدام النفوذ المالى فى العملية الانتخابية يشكّل انتهاكًا مباشرًا لجوهر الديمقراطية ويقوّض ثقة الناس فى صناديق الاقتراع.

كما أن المرشح الذى يلجأ إلى شراء الأصوات لا يمكن أن يكون ممثلًا للشعب، بل يصبح صوتًا لمموليه وأصحاب المصالح الذين يقفون خلفه، وهو ما ينعكس لاحقًا على أداء البرلمان وتوجّهاته، وعلى جودة الخدمات العامة والسياسات التى تُتخذ لخدمة فئات بعينها على حساب المصلحة الوطنية.

● هل توجد آليات فعالة لرصد التمويل الانتخابى ومنع شراء الأصوات؟

هناك بالفعل آليات فعّالة لرصد التمويل الانتخابى والحد من شراء الأصوات، لكنها تتطلب إرادة حقيقية فى تطبيقها، وتشمل هذه الآليات التقارير المالية الإلزامية للمرشحين، وربط جميع التبرعات بالحسابات البنكية لضمان الشفافية، إلى جانب المراقبة الميدانية لأنشطة الحملات الانتخابية، وتوثيق أى مخالفات بالصوت والصورة لسهولة إثباتها قانونيًا.

وأن الركيزة الأهم لضبط التمويل غير المشروع هى تطبيق عقوبات صارمة على المخالفين، قد تصل إلى شطب المرشح من السباق الانتخابى وإلغاء النتائج فى الدوائر التى يثبت فيها شراء الأصوات، أن الحزم فى تنفيذ هذه العقوبات هو الطريق الوحيد لضمان انتخابات نزيهة تعبر عن الإرادة الحقيقية للناخبين.

● كيف يمكن زيادة وعى الناخبين تجاه مخاطر المال السياسي؟

مواجهة المال السياسى تبدأ برفع مستوى وعى الناخبين، عبر حملات إعلامية مكثفة تشرح مخاطر بيع الصوت وتأثيره المباشر على جودة التمثيل البرلمانى والخدمات العامة، كما أدعو إلى تنظيم لقاءات وحوارات مجتمعية تعزّز ثقافة "صوتى لا يُشترى"، وترسّخ لدى المواطنين قناعة بأن الصوت الانتخابى أمانة لا يجوز التفريط فيها تحت أى ظرف.

وأكد أن عرض نماذج واقعية من دوائر انتخابية تدهورت خدماتها بسبب انتشار شراء الأصوات يمكن أن يلعب دورًا مهمًا فى رفع الوعى الشعبي، موضحًا أن هذه القصص تكشف بوضوح كيف ينعكس المال السياسى سلبًا على حياة المواطنين، وتدفع الناخبين إلى حماية أصواتهم واختيار المرشح الأكفأ لا الأغنى.

● هل هناك خطط لتعديل القوانين الانتخابية؟

المرحلة المقبلة تتطلب إجراء تعديلات جوهرية فى القوانين الانتخابية، تبدأ بإصدار قانون جديد يعتمد نظام القائمة النسبية غير المشروطة وبدون عتبة انتخابية، وإعادة الدور الحقيقى للأحزاب فى إعداد القوائم واختيار المرشحين.

كما اشدد على ضرورة وضع سقوف إنفاق عادلة ورادعة، وتغليظ العقوبات على المال السياسي، وتحصين استقلال الهيئة الوطنية للانتخابات، إلى جانب تطوير منظومة رقابية إلكترونية حديثة تضمن الشفافية الكاملة فى جميع المراحل.

كما أن تحديث القوانين لم يعد ترفًا سياسيًا، بل ضرورة وطنية لحماية نزاهة العملية الانتخابية وصون الإرادة الشعبية، مشيرًا إلى أن معركة حماية صوت الناخب هى فى جوهرها معركة حماية الوطن نفسه، وأن صوت المواطن سيظل خطًا أحمر لا يُباع ولا يُشترى ولا يُسمح بالمساس به تحت أى ظرف.

أجرى الحوار: إسلام عبد الرحيم

قانونيون يجيبون: الحالات الحقيقية لسحب الثقة أو إسقاط العضوية من النواب

بعد تصاعد الغضب الشعبي.. هل يمكن إقصاء نائب البرلمان لتخليه عن وعوده؟

شهدت الأيام الماضية جدلاً واسعاً على الساحة السياسية المصرية حول مدى أحقية المواطنين فى المطالبة بسحب الثقة أو إسقاط عضوية نواب البرلمان فى حال تخليهم عن وعودهم الانتخابية. وقد تباينت الآراء بين المتخصصين والسياسيين فى تصريحات خاصة لـ«اليوم» حول حدود هذا الحق وآلياته، وهو ما حاولنا استيضاحه من خلال مجموعة من الخبراء وممثلى القوى السياسية.

فى البداية، أوضح المستشار القانونى أحمد عباس أن المفهوم القانونى الدقيق فى مصر ليس «سحب الثقة» من النائب، بل إسقاط العضوية، والذى يتم وفق حالات محددة نص عليها الدستور واللائحة الداخلية لمجلس النواب.

وأكد أن إسقاط العضوية يعد إجراءً استثنائياً لا يتم اللجوء إليه إلا عند توافر أسباب واضحة، أبرزها: فقدان الثقة والاعتبار نتيجة ارتكاب أفعال تسيء للمجلس أو لا تليق بالصفة النيابية، فقدان أحد شروط العضوية مثل تغيير الصفة الحزبية أو فقد الجنسية، والإخلال الجسيم بالواجبات النيابية وعدم أداء المهام المكلف بها النائب ويتم ذلك عبر إجراءات رسمية تبدأ بتقديم طلب، وتحويله للجنة مختصة للتحقيق، ثم عرضه للتصويت داخل المجلس، ولا تسقط العضوية إلا بموافقة ثلثى الأعضاء.

"الناخب صاحب الحق".. رأى سياسى يدعم الحساب الشعبي

من جانبها، شددت زينب فهيم، عضو مجلس الشيوخ وأمينة المرأة بحزب مستقبل وطن، على أن للناخب حقاً أصيلاً فى المطالبة بسحب الثقة فى حال ارتكاب النائب ما يسيء لدائرته أو يخل بواجباته، واعتبرت أن تفعيل هذا الحق سيشكل رسالة ردع لكل نائب يتصل من مسؤوليته.

كما أشار سياسيون آخرون إلى أن تطبيق هذا المبدأ سيكون «عبرة» تدفع النواب للاهتمام الحقيقى بمُشكلات دوائرهم واحتياجات المواطنين.

ومع ذلك، لفتت فهيم إلى أن فكرة سحب الثقة تخضع لضوابط صارمة فى معظم الدول، وترتبط غالباً بجرائم جسيمة أو خيانة عظمى، بينما تختلف الإجراءات باختلاف التشريعات الوطنية.

بين وعود انتخابية زائفة ووعى غائب.. الناخب شريك فى الأزمة

وأكدت الدكتورة هند حازم، عضو مجلس النواب السابق وممثلة فئة ذوى الإعاقة، أن مسؤولية الأزمة لا تقع على النائب وحده، بل يتحمل الناخب جزءاً كبيراً من تبعات اختياره.

وقالت إن كثيراً من الناخبين وقعوا فى فخ الوعود الكاذبة خلال الدعاية الانتخابية، ما سمح بمرور مرشحين غير مؤهلين، سرعان ما يتنصلون من وعودهم بعد النجاح.

وأضافت «لقد آن الأوان أن يستخدم الناخب حقه الذى منحه الدستور فى محاسبة النائب إذا تقاعس عن دوره، وأن يدرك أن اختياره غير السليم هو أصل المشكلة، كما حملت الإعلام جزءاً من المسؤولية لعدم قيامه بدوره التوعوى فى توجيه المواطنين لكيفية اختيار نوابهم ومتابعتهم بعد الفوز. إجراءات رسمية تتطلب وضوحاً وأغلبية.. رأى قانونى إضافى

وفى سياق متصل، شدد المستشار القانونى عبدالله زعرب على أن أى خطوة تتعلق بسحب الثقة أو إسقاط عضوية نائب البرلمان ليست مجرد إجراء انفعالى أو استجابة لضغط الشارع، بل تخضع لضوابط قانونية دقيقة تضمن النزاهة والشفافية.

وأوضح أن تقديم اقتراح بسحب الثقة يتطلب توقيع ما لا يقل عن 10% من أعضاء مجلس النواب، وهو شرط جوهرى يعكس أهمية وجود كتلة معتبرة داخل المجلس ترى أن النائب قد أخل بواجباته أو تجاوز حدود الصلاحيات الموكلة إليه.

وشدد زعرب على أن الأسباب المقدمة يجب أن تكون قاطعة ومحددة ووثيقة الصلة بعمل النائب، مثل التقصير المتعمد، أو الإهمال الجسيم، أو الإساءة لهيبة المجلس، أو ارتكاب مخالفات تمس الثقة والاعتبار الواجب توافرهما فى عضو البرلمان.

وأضاف أن هذه الإجراءات لا تُحسم بمجرد تقديم الطلب، بل تمر عبر مسار دستورى ولائحى منضبط يبدأ بإحالة الطلب إلى اللجنة التشريعية أو لجنة القيم داخل المجلس، لدراسة الوقائع والتحقيق فيها وإعطاء النائب حق الدفاع الكامل عن نفسه، وبعد انتهاء التحقيق، يُرفع تقرير مفصل إلى الجلسة العامة لاتخاذ القرار النهائي، والذى يتطلب موافقة ثلثى أعضاء المجلس لإسقاط العضوية.

ولفت زعرب إلى أن اللائحة الداخلية لمجلس النواب هى المرجع الأساسى لكل تفاصيل هذه العملية، سواء فى ما يخص شكل الطلب أو إجراءات التحقيق أو آليات التصويت، ما يجعل الإلمام بها أمراً ضرورياً لكل من يسعى لفهم حدود وآليات محاسبة النواب داخل البرلمان المصري.

و يبقى السؤال قائماً فى الشارع: هل يمكن محاسبة النائب فور تخليه عن وعوده؟

القانون المصرى يتيح إسقاط العضوية فى حالات محددة فقط، بينما يرى سياسيون أن على الناخب تفعيل دوره فى اختيار النائب المناسب ومحاسبته، وبين الجانبين، يتضح أن الحل يبدأ من وعى الناخب، ويمتد إلى تفعيل أدوات الرقابة الشعبية والقانونية على النواب لضمان أداء لا ينفصل عن مصالح المواطنين.

تقرير: سالى عبدالعزيز

قيادات حزبية فى تصريحات خاصة لـ«اليوم»:

المرحلة الثانية للانتخابات حققت انضباطاً ملحوظاً وتقدّماً عن الأولى

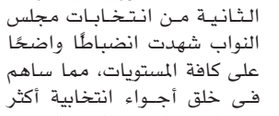

عفت السادات رئيس حزب السادات الديمقراطى

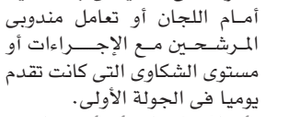

اللواء رضا فرحات نائب رئيس حزب المؤتمر

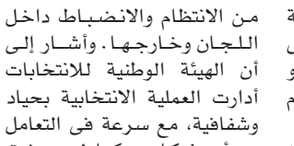

اللواء محمد صلاح أبو هميلة الأمين العام لحزب الشعب الجمهورى

▹ انخفاض الشكاوى وتراجع الفوضى أبرز مكاسب الجولة الثانية للانتخابات

▹ المرحلة الثانية تؤكد قدرة الدولة على إدارة الاستحقاقات بكفاءة

مع انتهاء المرحلة الثانية من انتخابات مجلس النواب ٢٠٢٥، برزت ملامح تطور واضح فى الأداء التنظيمى داخل اللجان وخارجها، حيث اتسمت هذه المرحلة بدرجة أعلى من الانضباط وبتراجع ملحوظ فى المخالفات والشكاوى مقارنة بالمرحلة الأولى، وهو ما اعتبره رؤساء وقيادات أحزاب انعكاسًا لجهود الهيئة الوطنية للانتخابات فى تعزيز الشفافية وضمان سير العملية بكفاءة.

وفى هذا السياق قال عدد من قيادات الأحزاب السياسية فى تصريح خاص لـ«اليوم» إن ما شهدته هذه المرحلة يعكس إدراكًا أكبر لدى الناخبين بأهمية المشاركة ووعيًا متزايدًا لدى المرشحين بضرورة الالتزام بالضوابط، مؤكدين أن النجاح الذى تحقق يمثل خطوة مهمة نحو ترسيخ الثقة فى العملية الديمقراطية.

قال اللواء محمد صلاح أبو هميلة، الأمين العام لحزب الشعب الجمهورى أن المرحلة الثانية من انتخابات مجلس النواب شهدت انضباطًا واضحًا على كافة المستويات، مما ساهم فى خلق أجواء انتخابية أكثر هدوءًا وشفافية مقارنة بالمرحلة الأولى، مشيدًا بالدور المحورى للهيئة الوطنية للانتخابات فى ضمان سير العملية بكل دقة ومهنية.

وأشار أبو همية إلى أن التراجع الملحوظ فى مظاهر الدعاية العشوائية أمام اللجان، وانخفاض الشكاوى اليومية من المتنافسين، يعكس التزام جميع الأطراف بالقواعد المنظمة للعملية الانتخابية، ويساهم فى تعزيز ثقة المواطنين فى نزاهة الانتخابات وحقهم فى اختيار ممثليهم بحرية.

وأضاف أن مشاركة المواطنين بكثافة، وخاصة فى المحافظات التى شملتها المرحلة الثانية، تؤكد وعى الشعب المصرى بأهمية ممارسة حقه الدستوري، مشددًا على أن هذا النجاح يمثل رسالة واضحة بأن الدولة قادرة على إدارة استحقاقاتها الانتخابية بكفاءة، وأن أصوات الناخبين لها أثر حقيقى فى تشكيل البرلمان وصناعة السياسات العامة.

ومن جهته قال اللواء الدكتور رضا فرحات، نائب رئيس حزب المؤتمر أستاذ العلوم السياسية، إن المرحلة الثانية من الانتخابات شهدت قدرا واضحا من الانضباط فى الأداء التنظيمى داخل اللجان وخارجها، مؤكدا أنها تلافت العديد من السلبيات التى ظهرت خلال المرحلة الأولى سواء فى ما يتعلق بالدعاية أمام اللجان أو تعامل مندوبى المرشحين مع الإجراءات أو مستوى الشكاوى التى كانت تقدم يوميا فى الجولة الأولى.

وأضاف فرحات أن أبرز ما ميز المرحلة الثانية هو اختفاء الدعاية المباشرة أمام اللجان بشكل كبير مقارنة بالمرحلة الأولى، نتيجة التشديدات التى فرضتها الهيئة الوطنية للانتخابات وتطبيق القواعد القانونية بشكل أكثر صرامة، إلى جانب زيادة وعى المرشحين بأهمية تجنب المخالفات التى قد تؤثر على وضعهم القانونى أو تعرض دوائرهم للطعن.

وأشار إلى أن مستوى الشكاوى المقدمة من المتنافسين انخفض بصورة ملحوظة خلال هذه المرحلة، سواء من حيث عددها أو نوعيتها، ما يعكس نجاحا فى معالجة الملاحظات التى ظهرت سابقا، بالإضافة إلى تحسن التنسيق داخل اللجان وزيادة التزام الحملات بضوابط العملية الانتخابية.

وأكد فرحات أن ما تحقق فى المرحلة الثانية يعكس استجابة مؤسسية سريعة للملاحظات، و تمسكا بترسيخ نزاهة الانتخابات وتعزيز ثقة المواطنين، وهو ما يمهد لبرلمان يعبر بوضوح عن اختيارات الناخبين و إرادتهم الحرة.

وبدوره أوضح عفت السادات، رئيس حزب السادات الديمقراطي، أن المرحلة الثانية من الانتخابات البرلمانية 2025 اتسمت بدرجة عالية من الانتظام والانضباط داخل اللجان وخارجها. وأشار إلى أن الهيئة الوطنية للانتخابات أدارت العملية الانتخابية بحياد وشفافية، مع سرعة فى التعامل مع أى شكاوى. كما لعبت فرق المتابعة دورًا فعالًا فى منع أى تجاوزات، مما جعل هذه المرحلة أكثر انتظامًا مقارنة بالمرحلة الأولى.

وأكد السادات أن المشاركة الواسعة فى المرحلة الثانية عكست ارتفاع مستوى وعى الناخبين، الذين باتوا يدركون أن أصواتهم ليست مجرد أرقام، بل عنصر أساسى فى اختيار البرلمان القادم وصنع السياسات العامة. وأضاف أن التزام مندوبى المرشحين بالقواعد المنظمة أسهم فى تعزيز الانضباط داخل اللجان، الأمر الذى انعكس إيجابًا على سير العملية الانتخابية.

وأشار إلى أن هذه المرحلة أظهرت تطورًا حقيقيًا فى إدارة العملية الديمقراطية، وساهمت فى تعزيز ثقة المواطنين فى المؤسسات الوطنية. كما وجّهت رسالة مهمة مفادها أن الناخب المصري، سواء فى الداخل أو الخارج، أصبح شريكًا أصيلًا فى صياغة مستقبل البلاد. واعتبر أن ما تحقق فى هذه الجولة يمثل نجاحًا واضحًا للدولة فى ضمان انتخابات نزيهة ومنظمة.

تقرير: دينا أحمد

واقعة مدرسة السلام الدولية تُشعل الغضب السياسي..

ومطالبات برلمانيّة عاجلة لإعادة بناء منظومة حماية الأطفال وتشديد العقوبات

النائبة لبنى عبدالعزيز

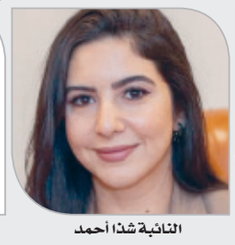

النائبة شذا أحمد

النائبة أميرة صابر

فى لحظة كان يُفترض أن تكون فيها المدارس هى المساحة الأكثر حماية وطمأنينة للأطفال، انفجرت واقعة مدرسة السلام الدولية كصدمة هزّت ضمير المجتمع المصري، ودفعت السياسيين والنواب لإطلاق تحذيرات شديدة اللهجة عن انهيار منظومة الأمان داخل بعض المؤسسات التعليمية وضرورة التحرك الفورى لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، حيث كشفت الجريمة التى تورّط فيها عدد من العاملين داخل المدرسة والتى طالت أطفالًا لا تتجاوز أعمارهم أربع سنوات حجم الخلل الذى يمكن أن ينفذ منه مجرم يرتدى زى موظف تربوى ليعتدى على طفل لا يستطيع حتى التعبير عمّا حدث له.

تفاصيل الواقعة التى بدأت بملامح سلوكية مقلقة ظهرت على أحد الأطفال قبل أن تكتشف أسرته الحقيقة المرعبة، كشفت أن الاعتداء لم يكن حادثًا لحظيًا، بل استمر لشهور داخل غرف مغلقة بعيدة عن أعين الإدارة والمعلّمين، وسط غياب تام لأى آلية رقابية داخل المدرسة. وقد فجّر الأهالى غضبًا واسعًا عبر مواقع التواصل الاجتماعى بعد أن اكتشفوا أن الجريمة لم تكن لتتكشف لولا الصدفة، وهو ما أكد وجود فجوة خطيرة فى منظومة المتابعة داخل المدرسة التى يفترض أن تخضع لمعايير رقابية صارمة باعتبارها مدرسة دولية.

على الفور تحركت وزارة التربية والتعليم بعدما تزايدت الضغوط، فأعلنت بدء تحقيقات شاملة وإرسال لجنة مختصة إلى المدرسة لفحص أوضاعها الإدارية والتعليمية والتأكد من إجراءات التعيين والخلفيات الجنائية للعاملين، كما أكدت الوزارة التزامها بإجراء مراجعة كاملة لضمان عدم تكرار مثل هذه الجرائم، مع متابعة الحالة النفسية للأطفال المتضررين والتشديد على أن أمن التلاميذ جزء أساسى من مسؤولية الدولة قبل أن يكون مسؤولية المؤسسات التعليمية.

وعلى الرغم من هذا إلا أن كثيرًا من السياسيين اعتبروا أن تحرك الوزارة، رغم أهميته، ليس كافيًا فى ظل حجم الصدمة، وأن الأزمة أكبر من مجرد التحقيق فى واقعة فردية، بل تتعلق بوجود ثغرات بنيوية تحتاج إلى معالجة تشريعية وتنفيذية عاجلة.

هذا الرأى كان واضحًا فى أولى ردود الفعل الخاصة ببعض السياسيين والبرلمانيين، حيث أكدت النائبة أميرة صابر، نائب رئيس حزب المصرى الديمقراطى الاجتماعى وعضو تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين، أن ما جرى داخل المدرسة الدولية يرقى إلى مستوى "الجريمة التى تهدد الأمن المجتمعى نفسه"، مشددة على ضرورة التحرك السريع لتشديد العقوبات على كل من يتورط فى الاعتداء على الأطفال بشكل عام.

ورأت أن الوضع القائم يكشف غياب نظام حماية واضح وملزم لكل المدارس، وأن الوقت قد حان لإقرار تشريع يُجرّم الإهمال الإدارى الذى يسمح بحدوث جرائم من هذا النوع، معتبرة أن حماية الأطفال مسؤولية الدولة بأجهزتها كافة وليس الأسرة وحدها.

وقالت إن ترك المسألة للعقوبات التقليدية لم يعد ردعًا كافيًا، وإن البرلمان يجب أن يتدخل لإعادة صياغة التشريعات المتعلقة بالاعتداءات التى تقع داخل مؤسسات يفترض أنها تربوية.

وفى السياق ذاته، شددت النائبة لبنى عبدالعزيز عضو مجلس النواب عن حزب حماة الوطن، على ضرورة أن تكون الواقعة نقطة تحول جذرية فى طريقة إدارة المدارس الخاصة والدولية، مؤكدة أن الاعتماد على الكاميرات وحدها لا يكفي، وأن هناك حاجة ملحّة لإنشاء وحدات متخصصة لحماية الطفل داخل كل مدرسة.

فضلًا عن وحدات تضم متخصصين نفسيين واجتماعيين قادرين على رصد أى سلوك شاذ أو غير طبيعى سواء من العاملين أو التلاميذ، وتكون مخولة باستقبال الشكاوى بسرية تامة والتدخل الفورى عند الاشتباه فى أى خطر.

وأضافت أن مراجعة العاملين والتحقق من مؤهلاتهم وخلفياتهم الجنائية يجب أن يصبح إجراءً دوريًا وليس خطوة عند التعيين فقط، لأن الأطفال ليسوا مجرد طلاب، بل هم أمانة تحتاج إلى منظومة حماية متكاملة وليست شكلية.

أما النائبة شذا أحمد حبيب عضو مجلس النواب عن حزب الشعب الجمهوري، فذهبت إلى زاوية أكثر عمقًا، معتبرة أن الخطأ الحقيقى يبدأ قبل وقوع الجريمة، وأن غياب المنظومة الوقائية داخل المدارس هو الذى سمح للمعتدين بالتحرك بحرية.

وأكدت ضرورة إعادة النظر فى طريقة تنظيم حركة الأطفال داخل المدارس، ومنع وجود أى طفل فى أماكن منعزلة أو غير مراقبة، ووضع قواعد صارمة لسلوك العاملين وتفعيل التدريب الإلزامى لمن يتعاملون مباشرة مع الأطفال.

وأشارت إلى أن تلك الجريمة التى وقعت لم تكن لتحدث لو أن هناك منظومة متابعة وإشراف حقيقية، وليس مجرد إجراءات مكتوبة لا تُطبّق.

هذه المواقف السياسية المتتالية تعكس إدراكًا متزايدًا بأن ملف حماية الأطفال داخل المدارس بات مسألة أمن قومي، وأن أى تهاون فى معالجته قد يفتح الباب أمام تكرار جرائم تهدم الثقة فى المؤسسة التعليمية نفسها. فمدرسة السلام الدولية ليست سوى مثال واحد لما قد يحدث فى مؤسسات أخرى إذا لم يتم اتخاذ إجراءات تشريعية وتنفيذية عاجلة تتناسب مع حجم التهديد.

إن ما حدث لم يكن مجرد اعتداء على أطفال، بل هو اعتداء على المكان الذى يُفترض أن يُربّى ويُعلّم ويُهذّب، اعتداء على ثقة الأسر، وعلى صورة التعليم، وعلى حق الطفل فى النمو فى بيئة تحترم جسده وطفولته. وبينما تواصل جهات التحقيق عملها، يبقى السؤال الذى يردّده الجميع: كيف نمنع تكرار ما حدث؟ الإجابة لن تأتى ما لم يتكاتف البرلمان والحكومة والمجتمع فى إصلاح جذرى يبدأ بتشديد العقوبات، ويمتد إلى بناء منظومة حماية حقيقية داخل المدارس، ويرسخ ثقافة جديدة من اليقظة والرقابة والتدريب. فالطفل لا يملك القدرة على حماية نفسه... والدولة والمجتمع هما خط الدفاع الأول. والوقت لم يعد يحتمل الانتظار.

تقرير: سارة علاء الدين